الثروة الحيوانية في العراق وضرورات الدعم الحكومي

د.فاضل جواد دهش
جامعة واسط – كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تشكل الثروة الحيوانيه ثروه وطنيه نشاطا مهما وحيويا في مجمل النشاط الاقتصادي بشكل عام ، والقطاع الزراعي بشكل خاص ، ولمختلف دول العالم ، لدورها في توفير المنتجات الحيوانية ولاسيما الغذائية منها ، كونها ذات قيمه غذائيه كبيرة لصحة ونشاط الانسان ورفاهيته . وتزداد حيوية وفاعلية هذا النشاط اذ ما ادرج ضمن اولويات السياسه الاقتصاديه العامة للبلد ، وشملته رعاية خاصة واستثمارات كبيره من خلال الدعم الحكومي الذي يقدم له.

يستعرض البحث واقع الثروه الحيوانيه في العراق ومستوى الدعم الحكومي الذي حظيت به خلال المده (١٩٩٨-٢٠١٢) بهدف تطوير نشاطها ورفع مستوى انتاجيتها.

ويكشف البحث على ان الدعم الحكومي المقدم لقطاع الثروة الحيوانية في العراق في بعض سنوات مدة الدراسة اعلاه ، كان متواضعا جدا ودون المستوى المطلوب ، فضلا عن توقفه في بعض السنوات من المدة المذكوره ، مما انعكس ذلك سلبا على نشاط وانتاج هذه الثروه ، ومن ثم عجزها عن سد الحاجه المحلية من منتجاتها ولاسيما الغذائية منها ، بحيث لم يشكل هذا الانتاج سوى نسبا بسيطه ومتواضعه بشكل عام من الحاجه المحلية للبلد ، اذ بلغت نسبة انتاج الالبان (٥%) ، لحوم حمراء (٢٠%) ، لحوم دواجن (٣٥%) ، بيض المائده (٣٨%) ، الاسماك (٥٠) من الحاجه المحلية لتلك المنتجات.

ويخلص البحث الى ان قطاع الثروه الحيوانيه في العراق بحاجه ماسه الى مزيد من الاهتمام والدعم الحكومي لتفعيل مقوماتها وتذليل العقبات والتحديات التي تواجهها ، للنهوض بنشاطها ورفع مستوى انتاجيتها ، بحيث تغطي الحاجه المحليه من مناجاتها وتشكل مورداً اقتصادياً للبلد.

Abstract

Form of livestock as a national resource js am important and vital activity in overall economic activity in general, and the agricultural sector in particular, m the various countries of the world, for its role in the provision of animal products, especially food which, being of great nutritional value to the health and human activities and well-being. And increase the vitality and effectiveness of this activity as it is listed among the priorities of the economic policy of the country, jltjs covered by a large private investments through government support, which provides his care.

Find reviews the reality of livestock in Iraq and the level of government support they received during the period (1998-2012) in order to develop its activities and raise the level of productivity.

The research reveals that government support for the livestock sector in Iraq in some years duration of the study above, was very modest and below the required level, as well as a stop in some years of the mentioned period, which reflected negatively on the activity and the production of this wealth, and thus its inability to fill the need for the local of its products, especially food ones, so as to this production did not constitute only simple and modest proportions in general the need for local country, as dairy production rate of (5%), red meat (20%), poultry meat (35%), eggs (38%), fish (50) the need for such local products.

The study concludes that the livestock sector in Iraq in desperate need of more attention and government support for the activation of components and overcome the obstacles and challenges they face, for the advancement of its activity and raise the level of productivity, so as to cover the need for the local of its products, and a major economic resource for the country

.

المقدمة

يحتل قطاع الثروة الحيوانية اهمية كبيرة ليس في العراق فحسب وانما في معظم بلدان العالم وذلك للأهمية الغذائية للحوم الحمراء و البيضاء والبيض والحليب ومشتقاته لما فيها من مواد غذائية عضوية للإنسان لا يمكن الاستغناء عن معظمها لأنها ضرورية لبناء جسم الانسان، فضلا عن كونها تشكل الشق الثاني من الانتاج الزراعي.

وفي العراق حظي قطاع الثروة الحيوانية باهتمام كبير من حيث القروض والدعم المالي والمادي والتكنولوجي، وذلك في سبعينيات و ثمانينيات القرن الماضي، الا ان فقدان بعض الحلقات المهمة في صناعة الثروة الحيوانية ، والاعتماد على الخارج في توريدها ، كبعض مكونات العليقة العلفية وبيض التفقيس والتلقيح الاصطناعي وقصبات اللقاح، فضلا عن عدم امكانية الحصول على قطعان من الثيران ذات الاصول الوراثية المعتمدة عالميا لإنتاج اللقاح ، كان السبب في عدم بلوغ الاهداف المرجوة لهذه الثروة ،كما شهدت الثروه الحيوانيه في تسعينيات القرن الماضي تدهوراً كبيراً جدا، بسبب الحصار الاقتصادي ومنع تصدير النفط للحصول على العملات الأجنبية ، ومنع استيراد مستلزمات هذه الصناعة ، مما ادى الى توقف الدعم الحكومي والذي ادى الى انهيار هذه الصناعة، وما نتج عنه من تدمير وتوقف نشاط عدة الاف من حقول الدواجن، مما ادى الى انخفاض كبيرفي انتاج البيض ولحم الدجاج واللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته، ،الا انه في نهاية التسعينيات قدمت وزارة الزراعة بعض الدعم، والذي انعكس ايجابيا عليها ، وادى ذلك الى حصول تطور كبير في انتاج هذه المنتجات. الا ان هذه الثروة قد تعرضت الى انتكاسة كبيرة جدا بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ ، نتيجة لتوقف الدعم المالي والفني والمادي، وما رافقه من انكشاف للسوق العراقية، وسياسة الاغراق وارتفاع كلف الانتاج، وضعف التشريعات والقوانين التي تحمي المنتج الوطني، ثم تطور هذا الانتاج نسبيا في سنوات نهاية العقد الاول من الألفية الثالثة والسنوات اللاحقه، لإعادة الدعم الحكومي ولو بشكل محدود من خلال ماعرف بالمبادرة الزراعيه للحكومة العراقية عام ٢٠٠٨، وزيادة المبالغ المخصصة للإقراض من قبل المصرف الزراعي التعاوني.

أهمية البحث : يكتسب البحث اهميته من :

١- اهمية الدعم الحكومي لقطاع الثروة الحيوانيه وتطوير حلقات نشاطه، مما يجعله رديفا للإنتاج الزراعي النباتي، ومصدرا مهما من مصادر الدخل القومي، وفي توفير وتحقيق الامن الغذائي للبلد.

٢- اهمية الثروة الحيوانية كونها تمثل الشق الثاني من الانتاج الزراعي، اهملت في الناتج القومي للعراق.

٣- اهمية المنتجات الحيوانيه الغذائية للإنسان ، والتي لا يمكن الاستغناء عنها على الاطلاق من لحوم وحليب وبيض

٤- مساهمتها في تقليص نسب البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي من خلال تشغيل عدد كبير من العاطلين عن العمل.

٥- دورها في توفير بعض مستلزمات الانتاج النباتي ومنها السماد الحيواني .

٦- دورها في انشاء وتطوير الصناعات الغذائية.

٤- دخول كميات كبيرة من بيض المائدة ولحم الدجاج واللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته منتهية الصلاحية ومن مناشئ رديئة، بسبب ضعف المنظومة القانونية والادارية والمالية، مما جعل المنتج المحلي غيرقادر على منافسة المنتجات المستوردة المماثلة.

٧-اهمية خدمات تنمية الثروة الحيوانية التي تقدمها الدولة في القطاع الزراعي.

٨- اهميتها في تقليص الاستيراد من المنتجات الحيوانية، ومن ثم دورها في الحفاظ على العملات الأجنبية للبلد.

عن عشرات المشاريع المتوسطة والكبيرة للدواجن والمجترات بسبب توقف الدعم الحكومي.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث بما يأتي:

١- تدهور الانتاج المحلي الحيواني بسبب ضعف او توقف الدعم الحكومي المقدم للثروه الحيوانية.

٢- انكشاف السوق العراقية على الاسواق العالمية بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، وفتح الحدود بدون قيود وضوابط امام المنتجات المماثلة وعدم قدرة المنتج المحلي على منافستها ،لارتفاع تكاليف الانتاج المحلي لكون معظم مدخلات الانتاج الحيواني مستوردة .

٣- ارتفاع التكاليف بسبب ارتفاع اسعار المشتقات النفطية، وارتفاع درجات الحرارة

٦-تعرض العراق لموجة من الجفاف لسنوات عدة ، مما اثر سلبا على الانتاج الحيواني لاسيما الاغنام منها.

٧- بروز ظاهرة التهريب للأغنام ، بسبب ارتفاع اسعاها في الخارج لأنها مرغوبة ، فضلا عن ضعف الاجهزة الرقابية والادارية والمالية والقانونية للحد من هذه الظاهرة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الضعف الكبير في الدعم الحكومي وتوقفه في بعض السنوات من المدة (١٩٩٨-٢٠١٢) ، كان وراء التدهور الكبير الذي حصل للثروة الحيوانية في العراق، ومن ثم عدم قدرته على سد الحاجه المحليه من المنتجات الغذائية الحيوانية للبلد

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

١-الوقوف على واقع حال مقومات الانتاج الحيواني في العراق.

٢-الوقوف على واقع ومستوى الدعم الحكومي المقدم الى قطاع الثروة الحيوانية في العراق.

٣- معرفة الاسباب الحقيقية التي تقف وراء تدهور الانتاج الحيواني في العراق.

٤- معرفة طبيعة حجم الخدمات التي تقدمها وزارة الزراعة للثورة الحيوانية .

٥-وضع خطة متكاملة يمكن من خلالها تنمية الثورة الحيوانية.

هيكلية البحث :

ولتحقيق اهداف البحث فقد تضمن المباحث الاتية:

المبحث الاول: مقومات الثروة الحيوانية في العراق.

المبحث الثاني: واقع الانتاج الحيواني في العراق وأثر الدعم الحكومي للمدة (١٩٩٨- ٢٠١٢).

المبحث الثالث واقع الخدمات المقدمة للثروة الحيوانية في العراق واثر الدعم الحكومي للمده (١٩٩٨-٢٠١٢).

المبحث الرابع :اهم التحديات التي تواجه الثروة الحيوانية في العراق وفرص النهوض بها .

الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: مقومات الثروة الحيوانية في العراق

اولا : مقومات أنتاج الدواجن والاسماك في العراق

١- مقومات انتاج الدواجن في العراق

بالإمكان معرفة مقومات أنتاج الدواجن في العراق من خلال عرض مشاريع الدواجن في العراق وكالاتي :

أ- يمتلك العراق٥٦٥١ حقل دواجن لإنتاج فروج اللحم ، ١٠٨ منها متوسط و٥٥٤٣حقل صغير. و ١٥٨ حقل متوسط لإنتاج بيض المائدة منها ١٧ مشروع كبير ، و٢٠ مشروع متوسط و١٢٢مشروع صغير، وكذلك يمتلك ١٣٨ مشروع لإنتاج امهات بيض التفقيس منها ١٢ مشروع كبير و٤٢ مشروع متوسط، و٨٤ مشروع صغير كلها مملوكة للنشاط الخاص وكما في الملحق(١).

ب- الطاقة التصميمية: أما الطاقة التصميمية للمشاريع الكبيرة المباعة للنشاط الخاص فتبلغ (٢٠٨٠) تمثل (١٧) مشروع منها (١٦) مشروع يعمل بطاقة انتاجية تتراوح بين ٤٠%-٨٥% و هناك مشروع واحد مهدم بالكامل . كما في الملحق (٢) .

ت- مشاريع انتاج امهات بيض التفقيس لفراخ اللحم:

يمتلك العراق (٩) مشاريع كبيرة لإنتاج بيض التفقيس لفراخ اللحم و بطاقة تصميمية تقدر ٣٣٣ مليون بيضة / سنويا . منها (٨) حقول تعمل الان بطاقات انتاجية تتراوح بين ٣٠% - ٨٥% و هناك مشروع واحد مهدم بالكامل الملحق (٣)

ث-مشاريع انتاج امهات بيض المائدة .

يمتلك العراق (٣) مشاريع كبرى تقدر طاقتها التصميمية (٣١) مليون بيضة / سنويا تعمل حاليا بنسبة بين ٥٠ % - ٨٠% . كما في الملحق (٤).

ج-معامل العلف الكبرى.

يمتلك العراق (١٥) معمل علف كبير و بطاقة تصميميه٢١٢ طن / ساعة تعمل بطاقة تتراوح بين ٥٠% - ٧٥% و منها (٨) معامل متوقفة و (٢) معمل مهدم بالكامل الملحق (٥)

ح- مجازر الدواجن الكبرى.

هناك (١٠) مجازر كبيرة بطاقة انتاجية ٣٧٠٠٠ طير / ساعة منها (٣) مجزرة تشتغل حاليا ، و (٧) مجازر جاهزة للتشغيل الا انها متوقفة الملحق (٦).

٢ – مقومات انتاج الاسماك في العراق

يمتلك العراق مسطحات مائية واسعه منتشرة في جميع انحاء العراق من البحيرات والاهوار والسدود ، تبلغ مساحتها (٩٥٠) الف هكتار، فضلا عن المياه الإقليمية البالغة مساحتها (٩٠) الف هكتار ، يتصل بها كل من خور عبدالله وشط العرب اللذان يتداولان مياه الخليج العربي. وتتصف المياه السطحية في العراق بالخصوبة العالية، مما تجعلها ملائمه لتربية ونمو الاسماك ، وتنجذب اليها اسماك الخليج العربي اثناء مواسم تكاثرها (١) .

كما يمتلك العراق عدد من المزارع السمكية على شكل بحيرات ومفاقس وكالاتي:

أ-البحيرات: بلغ عدد المزارع السمكية (البحيرات) (١٨٦٨) مزرعة وبمساحة (٣٠،٢) الف دونم لغاية عام ٢٠٠٢، انخفض عددها الى (٥٣٤) مزرعة بعد عام ٢٠٠٣ ، مما يعني ان (٣٠%) من هذه المزارع تقريبا متوقفة عن العمل ، بسبب تأثيرات احداث عام ٢٠٠٣ ، ولسوء الإدارة ، وارتفاع تكاليف الانتاج او لنقص المستلزمات اللازمة لنشاطها، كما تعرض اغلبها الى امراض فايروسيه قاتله لم يعرفها العراق من قبل (٢)

ب-المفاقس : تعد المفاقس المصدر الرئيس لتجهيز مربي الاسماك من الاصبعيات اللازمة لعملية الاستزراع السمكي . ويعد العراق فقيرا في هذا الجانب ، اذ يوجد مفقس حكومي مركزي واحد فقط في محافظة واسط (مفقس اسماك الوحدة المركزي) ، فضلا عن (١٨) مفقس تعود الى القطاع الخاص

حتى عام ١٩٩٦ . ارتفعت عدد المفاقس لدى القطاع الخاص الى (٣٧) مفقس عام ٢٠٠٢، ثم تصاعدت اعدادها الى (٥٠) مفقس عام ٢٠١٠، كونها تحقق ارباح كثيره في فترات زمنيه قصيرة (٣) .

ثانيا : مقومات انتاج اللحوم الحمراء في العراق.

١- مقومات تربية المجترات في مشاريع الحقول والحضائر.

من خلال التعرف على مشاريع المجترات العاملة وغير العاملة في العراق ،يمكن التعرف على كيفية تأثير الخدمات التي تقدم الى مربي المجترات وإقبالهم من عدمه على انشاء حقول لتربية الحيوانات وهذه الحقول كما هي : (٤)

أ -حقول تسمين العجول: يملك العراق في مختلف محافظاته ١٢٨ حقل لتسمين العجول منها ٩٥ عاملة و ٣٣غير عاملة ويبلغ مجموع الطاقة التصميمة ١٥٤٠٣

ب - حقول تربية ابقار الحليب : يبلغ مجموع حقول تربية ابقار الحليب ٢٩ وبطاقة تصميمية تبلغ,٢٩٢٥

ت - حقول تربية الاغنام :يبلغ مجموع حقول تربية الاغنام في العراق ١٢ جميعها عاملة وبطاقة تصميمية ١٣٢٥٠

ث - حقول تربية الحملان: يبلغ مجموع حقول تربية الحملان في العراق ٥ وبطاقة تصميمية ٢٦٠٢ هذه الحقول جميعها متوقفة منذ الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣ ولحد الان للأسباب الاتية: (٥)

-تحتاج إلى قروض للتأهيل والتشغيل.

-ارتفاع أسعار الأعلاف.

-تواجد بعض من هذه الحقول في المناطق الساخنة.

٢- مقومات تربية الحيوانات خارج الحقول والحضائر.

من المعروف عن النشاط الزراعي الحيواني في العراق، ان هناك مئات الالاف من مربي الاغنام والابقار والماعز الذين يعتمدون على الطرق القديمة والبدائية في تربية حيواناتهم، بعيدا عن الحضائر الحديثة التي يسهل من خلالها احصائها وتقديم الاعلاف والمياه والخدمات الصحية ، فضلا عن سهولة تجميع الانتاج وتسويقه بسبب انتشار الفلاحين والمربين على مساحات واسعة في العراق، والتنقل من مكان لآخر حيثما وجد الماء والعشب، وهذه الثروة تشكل اكثر من ٩٠% من انتاج الثروة الحيوانية في العراق ولا توجد احصائيات دقيقة في العراق عن اعداد الثروة الحيوانية منذ اكثر من ثلاث عقود وكل ما موجود هو تقديرات مكتبية ليس الا.

المبحث الثاني

واقع الانتاج الحيواني في العراق وأثر الدعم الحكومي للمده (١٩٩٨-٢٠١٢)

يتضمن الانتاج الحيواني منتجات رئيسه ،مثل اللحوم الحمراء والبيضاء وبيض المائدة والحليب ومشتقاته، والتي تشكل المصدر الرئيس للبروتين ، فضلا عن منتجات اخرى تخدم الأنشطة الصناعية والتجارية للاقتصاد ، كالصوف والشعر والجلود .

يميل الانتاج الحيواني عموما في العراق الى الانخفاض المستمر، ولعدة عقود من الزمن مقارنة بالإنتاج النباتي ، ويرجع هذا الانخفاض في الانتاج الحيواني ، كونه يعتمد بصورة رئيسه على مدخلات انتاج يتم استيراد معظمها من الخارج ، مما يجعله محددا بالكثير من العوامل المؤثرة ، منها الامكانيات المالية والقدرات الفنية المتوفرة في البلد ، والظروف الدولية مثل الحصار والمقاطعة والاحتكار .

وقد شهد الانتاج الحيواني في العراق انخفاضا واضحا في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، وذلك لظروف البلد التي مر بها ولاسيما حرب الخليج الاولى ، وضعف الامكانيات المالية والمستلزمات الضرورية اللازمه لديمومة هذا الانتاج . ثم اتجه الانتاج الى مزيدا من الانخفاض في النصف الاول وبدايات النصف الثاني من عقد التسعينيات (١٩٩٠ -١٩٩٧) ، لظروف العراق الصعبة من حروب وحصار اقتصادي منذ عام ١٩٩٠ ، والعجز الواضح في توفير المستلزمات الضرورية للإنتاج وغيرها . الا ان هذا الانتاج قد ازداد في نهاية عقد التسعينيات والسنوات اللاحقة حتى عام ٢٠٠٢ بشكل واضح قياسا بالسنوات السابقة لها ، وذلك لرفع مستوى الدعم الحكومي المقدم لهذا النشاط والمتمثل بتبني وزارة الزراعة البرامج التطويرية والمشاريع الإنمائية التقنية الزراعية بدءا من عام ١٩٩٨ بعد توقيع العراق على مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة عام ١٩٩٦، مما كان له الاثر الكبير في زيادة الانتاج الحيواني في السنوات (١٩٩٩-٢٠٠٢) (٦).

ولكن الانتاج قد انخفض مرة اخرى بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧ ، بسبب التدهور الكبير الذي تعرض له هذا النشاط ، وتوقف الدعم الحكومي له نهائيا في تلك السنوات . ثم ارتفع الانتاج ارتفاعا ملموسا منذ عام ٢٠٠٨ والسنوات اللاحقه حتى عام ٢٠١٢ من مدة الدراسة، بعد ان حظي القطاع الزراعي بشكل عام ، وقطاع الثروه الحيوانيه بشكل خاص بدعم حكومي نسبي من خلال ما عرف بالمبادرة الزراعيه لمجلس الوزراء عام ٢٠٠٨ ، والتوسع في منح القروض للمزارعين والمربين مقارنة بالسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٧) (٧) .

وفيما يأتي تحليلا لواقع الانتاج الحيواني في العراق في ظل وغياب الدعم الحكومي للمده (١٩٩٨-٢٠١٢)

أولا: واقع انتاج الدواجن والاسماك في العراق للمده (١٩٩٨-٢٠١٢) .

١- واقع انتاج الدواجن :

يبين الجدول (١) تزايد كميات الانتاج من لحم الدجاج بعد عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٢ بشكل مطرد من (١٩،٣) الف طن عام ١٩٩٨ الى (١٤٦) الف طن عام ٢٠٠٢ ، وذلك لتبني وزارة الزراعة البرامج الإنمائية لمشاريع الدواجن عام ١٩٩٨ والتي بدأت تعطي نتائجها الإيجابية في الاعوام اللاحقه (١٩٩٩-٢٠٠٢) ، ويبين الجدول التدهور الكبير الذي اصاب الانتاج المحلي للحم الدواجن بعد احداث عام ٢٠٠٣ ، اذ انخفضت الكميات المنتجة من لحم الدجاج الى (٥٣) الف طن عام ٢٠٠٣ . وقد بلغ الانتاج ادنى مستوى له من الانخفاض عام ٢٠٠٦ بنحو (٣٧) الف طن خلال مدة الدراسة ، بسبب تدمير البنى التحتية في تلك الاحداث ، وتوقف الدعم الحكومي بشكل نهائي تقريبا عن النشاط الزراعي بشكل عام ، وعن دعم مستلزمات الانتاج الحيواني بشكل خاص في السنوات (٢٠٠٣ -٢٠٠٧) ، في وقت شهدت فيه اسعار العليقة العلفية والافراخ ارتفاعا كبيرا ، والى انقطاع الكهرباء ، مما جعل المنتجين يعتمدون على مولدات الكاز التي اصبحت مكلفه ، بسبب ارتفاع اسعار المشتقات النفطية بشكل كبير ايضا ، مما ادى الى ارتفاع كلف الانتاج الحيواني في وقت يعاني فيه اغلب المنتجين من ضعف الامكانيات المالية والقدرات الفنية . الا أن كميات الانتاج اخذت بالارتفاع التدريجي في السنوات اللاحقه(٢٠٠٨-٢٠١٢) الى ان وصلت (٩٠) الف طن عام ٢٠١٢ ، وذلك للدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي من خلال المبادرة الزراعيه لمجلس الوزراء ، وزيادة القروض المالية الممنوحة للقطاع الزراعي في تلك السنوات مقارنة بالسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ، اذ ازدادت قروض المصرف الزراعي التعاوني في السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) بنسبة (١٥٧%) عن القروض الممنوحة من قبله في السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٧)(٨) .كذلك الحال بالنسبة لإنتاج بيض المائدة الذي انخفض من (١٠٩٥) مليون بيضه عام ٢٠٠٢ الى (٦٠٤) مليون بيضه عام ٢٠٠٣ ، والذي يمثل الحد الادنى للإنتاج خلال سنوات الدراسة ، ثم ارتفع في السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) ليصل الى اعلى حدا له عام ٢٠١٢ بنحو (١١٠٤) مليون بيضه خلال مدة الدراسة لنفس اسباب ارتفاع وانخفاض لحم الدواجن سابقة الذكر .

جدول (١)

كميات الانتاج للدواجن والاسماك في العراق للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢)

السنوات	لحم الدجاج (الف طن)	بيض المائدة (مليون بيضه)	الاسماك (الف طن)
١٩٩٨	١٩،٣	٤٧٣	٢٧،٧
١٩٩٩	٥٠،٧	٦٣٧	٣٠،٤
٢٠٠٠	٨٢،٥	٨٣٤	٢٨
٢٠٠١	٩٤،٣	٨٥٧	٢٦
٢٠٠٢	١٤٦	١٠٥٩	٤٦
٢٠٠٣	٥٣،٢	٦٠٤	٢١
٢٠٠٤	٤٠،١	٩٦٣،٩	١٨،٣
٢٠٠٥	٥٩،٣	١٠٣٣	٣٤،٦
٢٠٠٦	٣٧	٩٣٢	٢٦،٨
٢٠٠٧	٤٠،٢	٨٠٧،٧	٢٤،٤
٢٠٠٨	٣٦،٩	٩١٥،٦	٤٧،٨
٢٠٠٩	٣٤،١	٧٠٤،٧	٥٣
٢٠١٠	٥٢،٨	٩٢٦،٢	٥٦،٧
٢٠١١	٨٧،٢	١٠١٩	٥٨،٧
٢٠١٢	٨٩،٨	١١٠٤	٦٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الزراعي ، قسم الثروه الحيوانيه ، كراس احصاءات الثروة الحيوانيه لعدة سنوات .

٢- واقع انتاج الاسماك للمدة (١٩٩٨ - ٢٠١٢):

تأثر انتاج الاسماك بشكل واضح بوجود وغياب الدعم الحكومي ، كما هو عليه الحال بالنسبة للحوم الدواجن وبيض المائدة ، وذلك بالزيادة المتواصلة خلال سنوات الدعم الحكومي (١٩٩٨-٢٠٠٢) والسنوات (٢٠٠٨ -٢٠١٢) ، وبالانخفاض الملحوظ في سنوات تخلي الدولة عن دعم هذا النشاط (٢٠٠٣-٢٠٠٧) . ويكشف الجدول (١) ارتفاع انتاج الاسماك من (٢٧،٧) الف طن عام ١٩٩٨ الى (٤٦) الف طن عام ٢٠٠٢ ، ثم انخفض في السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٧) عن انتاج عام ٢٠٠٢ بشكل واضح ولاسيما عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ الى (٢١) و (١٨) الف طن على التوالي ، لغياب الدعم الحكومي في تلك السنوات ، ثم عاد مرة اخرى الى الارتفاع المطرد في السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) ، ليبلغ اعلى حدا له عام ٢٠١٢ بنحو(٦٧)الف طن خلال مدة الدراسة ، لتأثره الايجابي بالدعم الحكومي خلال تلك السنوات .

ثانيا : واقع انتاج اللحوم الحمراء والحليب للمدة (١٩٩٨-٢٠١٢) :

يوضح الجدول (٢) ارتفاع كميات انتاج اللحوم الحمراء من (٥٠) الف طن تقريبا عام ١٩٩٨ الى (١٣١)الف طن تقريبا عام ٢٠٠٢ ، بزياده بلغت نسبتها (١٧٣%) عن انتاج عام ١٩٩٨ ، وذلك للدعم الحكومي في تلك المدة . اما في المدة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) وعلى الرغم من توقف الدعم الحكومي الان انتاج اللحوم الحمراء قد سجل زيادة بسيطة جدا خلال تلك السنوات، اذ تراوح الانتاج بين (١٣١،٩) الف طن عام ٢٠٠٣ و(١٣٨،٦) الف طن عام ٢٠٠٧ ، بزياده بلغت نسبتها (٥%) فقط عن عام ٢٠٠٣ .وتعزى هذه الزياده البسيطة في انتاج اللحوم الحمراء خلال سنوات غياب الدعم الحكومي الى زيادة الطلب على اللحوم الحمراء ، بسبب ارتفاع اسعار اللحوم البديلة (البيضاء)- الدواجن و الاسماك - لانخفاض كميات المعروض منها بسبب توقف الدعم الحكومي في السنوات المذكورة كما ورد ، ولنمط استهلاك الغذاء في العراق الذي يميل لصالح اللحوم الحمراء بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية ، والمدعم بارتفاع دخول الافراد بعد عام ٢٠٠٣ وزيادة نمو السكان .

اما المدة(٢٠٠٨-٢٠١٢) الذي ظهر فيها الدعم الحكومي من جديد فقد ازداد انتاج اللحوم الحمراء زياده ملموسه وبشكل مطرد من(١٤٩،٧) الف طن عام ٢٠٠٨ الى (١٦٠،٥) الف طن عام ٢٠١٢ الذي مثل الحد الاعلى لا نتاج اللحوم الحمراء في العراق خلال المدة (١٩٩٨-٢٠١٢).

اما بالنسبة لإنتاج الحليب فقد ازداد في المرحلة الاولى(١٩٩٨-٢٠٠٢) من مدة الدراسة زياده كبيره من (٧٦٦،٢) الف طن عام ١٩٩٨ الى (١٧٧٩،٦) الف طن عام ٢٠٠٢ ، شكلت اكثر من ضعفين من انتاج عام ١٩٩٨ . وفي المرحلة الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ولكن بنسب بسيطة على الرغم من توقف الدعم الحكومي في تلك السنوات ، اذ تراوحت الكميات المنتجة (٢٦١١) الف طن كحدا ادنى عام ٢٠٠٣ و (٢٦٢٧) الف طن كحدا اعلى عام ٢٠٠٧ وبزياده لا تتجاوز نسبتها (٦%) عن انتاج عام ٢٠٠٣ ، لتزايد القطعان المنتجة للحليب ، وكما هو الحال لإنتاج اللحوم الحمراء في هذه المرحله . اما في المرحلة الثالثة (٢٠٠٨-٢٠١٢) ، فإنها شهدت تزايد كميات الحليب المنتجة خلالها زيادة ملحوظه بشكل متواصل من (٢٦٥٢) الف طن عام ٢٠٠٨ الى (٢٩٢٧) الف طن عام ٢٠١٢ كما مبين في الجدول(٢) ، لذات الاسباب التي ادت الى زيادة المنتجات الحيوانيه الاخرى ، نتيجة للدعم الحكومي مختلف الاشكال المقدم للقطاع الزراعي في هذه المرحلة.

جدول(٢)

كميات الانتاج للحوم الحمراء والحليب في العراق للمده (١٩٩٨-٢٠١٢)

السنوات	اللحوم الحمراء (الف طن)	الحليب (الف طن)
١٩٩٨	٤٩،٧	٧٦٦،٢
١٩٩٩	٥٤،٩	٩٣٨،٨
٢٠٠٠	٧٠،٢	١١٥٣،٧
٢٠٠١	٦٥،٥	١٤٤٠،١
٢٠٠٢	١٣٠،٥	١٧٧٩،٦
٢٠٠٣	١٣١،٩	٢٦١١
٢٠٠٤	١٣٢	٢٥٥٥
٢٠٠٥	١٣٤،١	٢٥٧٨
٢٠٠٦	١٣٦،٣	٢٦٠٢
٢٠٠٧	١٣٨،٦	٢٦٢٧
٢٠٠٨	١٤٩،٧	٢٦٥٢
٢٠٠٩	١٥٢،٢	٢٦٧٧
٢٠١٠	١٥٤،٩	٢٧٠٢
٢٠١١	١٥٧،٧	٢٨٧٤
٢٠١٢	١٦٥،٥	٢٩٢٧

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الزراعي ، قسم الثروه الحيوانيه ، كراس احصاءات الثروه الحيوانيه لعدة سنوات .

ثالثا: اهمية الدعم الحكومي وتأثيره في زيادة الانتاج الحيواني في العراق قبل وبعد عام ٢٠٠٣ .

من العرض السابق يتضح ما يأتي:

١-أهمية دور الدعم الحكومي في زيادة وتيرة الانتاج الزراعي الحيواني ونموه ، اذ يلاحظ ان السنوات التي تضمنها الدعم الحكومي من المدة (١٩٩٨-٢٠١٢) المتمثلة بالسنوات (١٩٩٨-٢٠٠٢) - المرحله الاولى- والسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) -المرحله الثالثة- قد تزايد فيها الانتاج الحيواني بنسب كبيره مقارنة بالسنوات التي تفتقر الى هذا الدعم (٢٠٠٣-٢٠٠٧) - المرحله الثانية - من مدة الدراسة ، اذ انخفض فيها الانتاج لأغلب المنتجات الحيوانيه باستثناء زيادات بسيطة في اللحوم الحمراء والحليب لا يعتد بها ، ولا تعكس مدى الاهتمام بزيادة الانتاج بقدر ماتعكس تأثير غياب الدعم الحكومي السلبي على الانتاج عند مقارنة هذه الزيادات مع الزياده الحاصلة للإنتاج بظل الدعم الحكومي (المرحله الاولى والثالثه) ، كما مبين في الجداول (١) و(٢).

٢-عند دراسة مدى تأثير الدعم الحكومي على الانتاج الحيواني في المرحلتين الاولى قبل عام ٢٠٠٣ والثالثه بعد عام ٢٠٠٣ من مدة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٢) ، تبين ان الزياده التي احدثها الدعم الحكومي لاهم المنتجات الحيوانيه في المرحله الاولى قبل عام ٢٠٠٣ تتفوق على الزياده التي احدثها هذا الدعم بعد عام ٢٠٠٣ لنفس المنتجات ، على الرغم من ظروف البلد الصعبة في المرحله الاولى ، اذ كان البلد يعاني من وطأة الحصار الاقتصادي وقرارات مجلس الامن الدولي الجائرة والمفروضة على العراق ، وماترتب عليها من قلة الموارد المالية وضعف القدرات والامكانيات الفنية والعلمية . ويبين الجدول (٣) ان النسبة المتوسطة للزيادة المتحققة للدعم الحكومي في انتاج المرحله الاولى قبل عام ٢٠٠٣ تتراوح بين(٢٤%) حليب كحدا ادنى ، و(٧٤%) لحم دجاج كحدا اعلى ، في حين تتراوح النسبة المتوسطة لزيادة انتاج هذا الدعم في المرحله الثالثة بعد عام ٢٠٠٣ بين (٣%) لحوم حمراء وحليب كحدا ادنى و (٢٩%) لحم دجاج كحدا اعلى كما موضح في الجدول (٣) الاتي.

جدول(٣)

متوسط النسبة السنويه للزيادة المتحققة لاهم المنتجات الحيوانيه في العراق خلال سنوات الدعم الحكومي (١٩٩٨-٢٠٠٢) ، (٢٠٠٨-٢٠١٢)

(نسبه مئويه)

سنوات الدعم الحكومي (قبل وبعد عام ٢٠٠٣)	المنتجات ونسبة التغير (%)				
	لحم الدجاج	بيض المائدة	الاسماك	اللحوم الحمراء	الحليب
١٩٩٨	------	------	-------	-------	------
١٩٩٩	١٦٣	٣٥	١٠	١٠	٢٣
٢٠٠٠	٦٣	٣١	-٨	٢٨	٢٣
٢٠٠١	١٤	٣	-٧	-٧	٢٥
٢٠٠٢	٥٥	٢٤	٨٨	٩٩	٢٤
نسبة التغير المتوسطة السنويه (%)	%٧٤	%٢٣	%٢١	%٣٣	%٢٤
٢٠٠٨	------	------	-------	-------	------
٢٠٠٩	-٨	-٢٣	١١	٢	١
٢٠١٠	٥٥	٣٢	٧	٢	١
٢٠١١	٦٥	١٠	٤	٢	٦
٢٠١٢	٣	٨	١٤	٥	٢
نسبة التغير المتوسط السنويه (%)	%٢٩	%٧	%٩	%٣	%٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات الجداول(١) و(٢) .

وقد يعود هذا الانخفاض في متوسط نسبة الزياده للمنتجات الحيوانيه بعد عام ٢٠٠٣ مقارنة بهذا المتوسط قبل عام ٢٠٠٣ ، الى قلة الدعم الحكومي في السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) مقارنة بالسنوات (١٩٩٨-٢٠٠٢) ، في وقت كانت فيه موازنة البلد في السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) تسمح برفع مستوى الدعم الحكومي بنسب اكبر من ما تهيئا للقطاع الزراعي من دعم في السنوات (١٩٩٨-٢٠٠٢) . وكذلك لتأثيرات الفساد الاداري والمالي التي ظهرت بوادره بعد عام ٢٠٠٣ ثم تفاقمت تأثيراته في السنوات اللاحقة بشكل ملفت للنظر في عموم مؤسسات الدوله ولاسيما في السنوات بعد عام ٢٠٠٧ .

ان ضعف وتوقف الدعم الحكومي لقطاع الثروه الحيوانيه بعد عام ٢٠٠٣ قد ادى الى عجز هذا القطاع عن سد جزء كبير من الحاجه المحليه الفعليه له ، اذ لاتتعدى مساهمة انتاج القطاع من حاجة الاستهلاك الكليه للبلد اكثر من (٥%)البان (٢٠%) لحوم حمراء ، (٣٥%) لحوم دواجن ،(٣٨%) بيض مائده ، (٥٠%) اسماك في السنوات بعد عام ٢٠٠٣ وبأسعار كلفه مرتفعة اذا ماقورنت بباقي دول العالم (٩).

المبحث الثالث

واقع الخدمات المقدمه للثروه الحيوانيه في العراق وتأثيره الدعم الحكومي للمدة(١٩٩٨-٢٠١٢)

تتضمن خدمات الثروة الحيوانية أنشطه وبرامج مختلفة ، تتعلق برعاية وتنمية الثروة الحيوانية، وتحسين الإنتاج الحيواني كما ونوعا ، ومنها خدمات التلقيح الاصطناعي للأبقار، والخدمات الصحية والرعاية التناسلية والمعالجات البيطرية للحيوانات .

بدأ الاهتمام بشكل ملحوظ بالخدمات المقدمه الى الثروه الحيوانيه في العراق في عقد السبعينيات من القرن الماضي ، على اثر التدخل الكبير للدوله وبصورة مباشره في القطاع الزراعي بشكل عام، وفي مجال نشاط تربية وصحة الحيوانات بشكل خاص ، من خلال تشكيل مؤسسات مختصه برعاية الثروه الحيوانيه ، وتهيئة الملاكات الفنية المتخصصه في هذا المجال ، ودعم المربين التقليديين ، وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال للاستثمار في هذا النشاط ، وتوفير مستلزمات التربية والانتاج وتهيئة الظروف المناسبه للتوسع العمودي لمشاريع الثروه الحيوانيه المختلفه ، نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الحيوانية بسبب زيادة السكان ، وتطور الوعي الثقافي لدى افراد المجتمع لاهمية التغذيه ولاسيما ذات المصادر الحيوانيه ، فضلا عن ارتفاع المستوى المعاشي ابان تلك المده ، واستمر هذا

المستوى من الاهتمام والدعم للدوله بتقديم الخدمات للثروه الحيوانيه بشكل عام حتى نهايات الثمانينيات على الرغم من ظروف الحرب . لكن هذا الاهتمام قد تراجع في النصف الاول من عقد التسعينيات ، بسبب تأثيرات الحصار الاقتصادي الذي أثر بشكل واضح على توفير المستلزمات الضرورية لهذا النشاط ، مثل المستلزمات المختبريه ، ووسائل الوقاية والادوية البيطرية ، واللقاحات التناسلية للحيوانات ، نتيجة لقرارات مجلس الامن الدولي التي حالت دون استيراد هذه المستلزمات ، مما ادى الى حرمان البلد من سد احتياجاته في مجال تقديم الخدمات للثروة الحيوانيه بشكل كبير (١٠) . وبعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة عام ١٩٩٦ تأثر مستوى الخدمات المقدمه الى الثروه الحيوانيه وبالتالي الانتاج الحيواني بشكل مباشر بالاهتمام والدعم الحكومي في هذا المجال . وقد تذبذبت تلك الخدمات ارتفاعا وانخفاضا منذ نهايات عقد التسعينيات وحتى عام ٢٠١٢ ، بسبب تقديم وغياب او تراجع الدعم الحكومي لهذا النشاط ، اذ ارتفع مستوى الخدمات الحيوانيه في السنوات الاخيره من عقد التسعينيات حتى عام ٢٠٠٢ ، نتيجة للدعم الحكومي الكبير الذي استهدف زيادة الانتاج الحيواني اكثر من العمليات الزراعيه الاخرى . وعند احداث عام ٢٠٠٣ تعرضت المؤسسات والأنشطة الخدمية للثروه الحيوانيه الى التدمير الكبير ، مما انعكس سلبا على حجم الخدمات المقدمه للثروه الحيوانيه طيلة السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧) مع غياب واضح للدعم الحكومي (١١). ثم شهدت الاعوام الاخيره من مدة الدراسة (٢٠٠٨-٢٠١٢) اهتماما بذلك ، مما ادى الى التوسع في تقديم الخدمات الخاصة بالثروة الحيوانيه مقارنة بالسنوات السابقة لها (٢٠٠٣-٢٠٠٧). وفيما يأتي تحليلا لواقع الخدمات المقدمة الى الثروه الحيوانيه في العراق للمدة(١٩٩٨-٢٠١٢):

اولا: واقع الخدمات المقدمة لنشاط تربية الابقار في العراق وتأثيره الدعم الحكومي .

١- خدمات التلقيح الاصطناعي للأبقار .

يعد التلقيح الاصطناعي احدى التقنيات المتطورة القيمة التي تمارس في مجال الثروه الحيوانيه ، والتي يتم بموجبها الاستعمال الامثل للسائل المنوي المنتج من ذكور منتخبه بطريقه تؤدي الى زيادة العائد الوراثي ، فضلا عن تحسين الاداء التناسلي . وقد قطع العراق شوطا كبيرا في هذا المجال ، وحصل تطور من حيث اعداد الابقار التي يتم تلقيحها اصطناعيا ، وبدعم مباشر من قبل وزارة الزراعه عبر مؤسساتها الخدمية المنتشرة في المناطق الريفية ، من

خلال استيراد انبولات من السائل المنوي المجمد من ثيران مختبره ذات كفاءه انتاجيه عالية من انكلترا وامريكا لتلقيح الابقارالمرباة . وقد اثبتت هذه المحاولات نجاحا كبيرا (١٢). الا ان تلك المؤسسات وتلك الامكانيات تعرضت للتدمير بعد احداث عام ٢٠٠٣ مما انعكس سلبا على حجم الخدمات المقدمه للثروه الحيوانيه بشكل عام والابقار بشكل خاص، ويوضح الجدول(٤) ارتفاع اعداد الابقار الملقحة صناعيا في السنوات (١٩٩٨-٢٠٠٢) ، اذ تراوح عدد الابقار الملقحة اصطناعيا بين (٨٢) الف بقره عام ٢٠٠٠ و (١٠٧) الف بقره عام ١٩٩٨ ، وهي اعداد مرتفعه مقارنة بالسنوات الاخرى من مدة الدراسة التي تضمنها الجدول ، نتيجة للدعم الحكومي والاهتمام الكبير باستخدام التقانات في هذا النشاط والتي تستهدف زيادة الانتاج الحيواني ، اذ تم استخدام اساليب التحسين في التلقيح الاصطناعي للصفات الوراثية ، وتربية الابقار في مشاريع كبرى وقد تراجعت وتيرة هذا النشاط بشكل كبير في السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، اذ يوضح الجدول ان اعداد الابقار الملقحه في تلك السنوات تراوحت بين(١) الف بقره عام ٢٠٠٧ و (٧) الاف بقره عام ٢٠٠٥ ، وهو عدد منخفض جدا لايتناسب اطلاقا مع اعداد الابقار واهمية التلقيح الاصطناعي ، بسبب الاحداث التي مر بها البلد بعد عام ٢٠٠٣ وتداعياتها على النشاط الزراعي والثروة الحيوانيه ، ومنها الدمار الشامل لابنية حظائر الحيوانات فضلا عن سلب ونهب مستلزمات العمل من الحيوانات والمعدات ، وانخفاض كبير في اعداد الملاكات المتخصصه والعاملة في مجال التلقيح الاصطناعي ، وصعوبة الحصول على قطعان من الثيران ذات الاصول الوراثية المعتمدة عالميا والمنتجة للقاح ، لتخلي الدوله عن الاهتمام ودعم هذا النشاط في السنوات (٢٠٠٣ -٢٠٠٧) .

ثم اخذ نشاط التلقيح الاصطناعي بالارتفاع التدريجي في السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) الى ان وصل الى(١٠٥) الف بقره عام ٢٠١٢، اذ شهدت هذه السنوات اهتماما من قبل الدوله بالقطاع الزراعي وبالخدمات المقدمه الى الثروه الحيوانيه ، الا انه بقي دون المستوى المطلوب اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تزايد الحاجه الى منتجات الثروه الحيوانيه ، بسبب النمو السكاني الكبير ، وزيادة الدخول الفردية وتغير النمط الغذائي ، والتطورات العلمية والتقنية الحاصلة في هذا المجال عالميا .

جدول(٤)

خدمات التلقيح الاصطناعي والرعايه التناسلية وفحص الحمل للأبقار في العراق للمده(١٩٩٨-٢٠١٢)

(الف حاله)

السنه	التلقيح الاصطناعي للأبقار	الرعاية التناسلية للأبقار	فحص الحمل للأبقار
١٩٩٨	١٠٧	٣٨	٣١
١٩٩٩	٩٢	٤٢	٢١
٢٠٠٠	٨٢	٢٨	٢٧
٢٠٠١	٩٧	٣٧	١٤
٢٠٠٢	٨٦	٦٨	٣٣
٢٠٠٣(*)			
٢٠٠٤	٢	١	٨
٢٠٠٥	٧	٦	٧
٢٠٠٦	٦	٣	٨
٢٠٠٧	١	٢	٢
٢٠٠٨	١٤	٣	٣
٢٠٠٩	٥٠	٨	١٣
٢٠١٠	٦٢	٢٠	١٠
٢٠١١	٩٣	٣٥	١٨
٢٠١٢	١٠٥	٣٠	٣٠

المصدر: - وزارة الزراعة، الهيئة العامة للبيطرة ، التقارير السنويه للمده(١٩٩٨-٢٠٠٠).

- مصدق دلفي علي ، واخرون ، مسيرة التلقيح الاصطناعي في العراق للمده (١٩٥٥-٢٠١٤) ، وزارة الزراعه ، دائرة الثروه الحيوانيه ، بغداد ، ٢٠١٤، ص ١٠- ١١ .

(*) تراجعت الخدمات المقدمه للثروه الحيوانيه وتوقف العديد من حلقات هذا النشاط عام ٢٠٠٣ بسبب الاحداث المعروفه التي مر بها العراق في العام المذكور ، فضلا عن عدم توفر البيانات الدقيقه عنها ولو بشكل تقريبي .

٢- خدمات الرعايه التناسلية والفحص للأبقار .

يبين الجدول (٤) بأن اعداد الابقار التي حظيت بالرعايه التناسليه للمده (١٩٩٨-٢٠١٢) متواضعة جدا ولاتعكس اهمية الرعايه التناسليه واعداد الابقار التي يمتلكها العراق ، اذ بلغت اعلى حدا لها في السنوات (١٩٩٨ -٢٠٠٢) ، بنحو (٦٨) الف بقره عام ٢٠٠٢ ، ثم تدنى هذا الرقم بشكل كبير في السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧) الى (١) الف بقره عام ٢٠٠٤ ، ثم اخذ بالارتفاع المتواضع في السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) . كذلك الحال للنسبه لخدمات فحص الابقار ، اذ سجل اعلى رقم له عام ٢٠٠٠ بواقع (٣٣) الف بقره ، ثم انخفض في السنوات (٢٠٠٤ -٢٠٠٧) الى (٢) الف بقره عام ٢٠٠٧ ، ليبدأ من جديد بالارتفاع النسبي في السنوات (٢٠٠٨- ٢٠١٢) ، اذ وصل الى (٣٠) الف بقره عام ٢٠١٢ ، وهي ارقام متدنيه جدا ايضا كما يوضح الجدول المذكور. ان هذا التباين في مسيرة الرعايه التناسليه وفحص الابقار عبر المراحل الزمنيه الثلاثه من المده (١٩٩٨-٢٠١٢) تعود الى اتباع سياسة الدعم الحكومي وعدم اتباعها او تراجعها عبر المراحل المذكوره ، وهي نفس اسباب تباين خدمات التلقيح الاصطناعي سابقة الذكر.

٣- دور الدعم الحكومي في تطوير الخدمات المقدمه لنشاط تربية الابقار وتأثيره قبل وبعد عام ٢٠٠٣ .

يوضح الجدول (٥) تطور خدمات التلقيح الاصطناعي والراعية التناسلية وفحص الابقار في سنوات الدعم الحكومي مقارنة بسنوات توقف او تراجع الدعم المذكور ، فقد بلغ المتوسط السنوي لحجم الخدمات المذكورة حجما منخفضا بشكل واضح في السنوات (٢٠٠٤- ٢٠٠٧) ، لتوقف الدعم الحكومي فيها مقارنة بالسنوات الدعم قبل عام ٢٠٠٣ (١٩٩٨-٢٠٠٢) ، وبعد عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٨-٢٠١٢) . كما ان تأثير الدعم الحكومي قبل عام ٢٠٠٣ في تقديم خدمات تربية الابقار كان اكبر من تأثير هذا الدعم في تقديم تلك الخدمات بعد عام ٢٠٠٣ ، اذ بلغ المتوسط السنوي لحجم الخدمات الذي احدثه الدعم قبل عام ٢٠٠٣ (٩٣) الف حاله بالنسبة للتلقيح الاصطناعي و (٤٣) و(٢٥) الف حاله للرعاية التناسلية وفحص الحمل على التوالي ، في حين بلغ هذا المتوسط للدعم بعد عام ٢٠٠٣ (٦٥) و (١٩) و(١٥) الف حاله للتلقيح الاصطناعي والرعايه التناسليه وفحص الحمل على التوالي .

وتأتي الرعايه التناسليه للدعم قبل عام ٢٠٠٣ بالمرتبة الاولى في تفوقها على مثيلتها بعد عام ٢٠٠٣ وبنسبة زياده بلغت

(١٢٦%) ، ثم تأتي بالمرتبة الثانية خدمات فحص الحمل بنسبة زياده بلغت (٦٧%) ويحتل التلقيح الاصطناعي المرتبة الثالثة بنسبة زياده بلغت (٤٣%) عن الدعم بعد عام ٢٠٠٣ كما يتبين من الجدول.

جدول (٥)

المتوسط السنوي لحجم الخدمات المقدمة لنشاط تربية الابقار في العراق لثلاث مراحل زمنيه من المدة (١٩٩٨-٢٠١٢). **(الف حاله)**

السنوات	التلقيح الاصطناعي	الرعاية التناسلية	فحص الحمل
(١٩٩٨-٢٠٠٢)	٩٣	٤٣	٢٥
(٢٠٠٤-٢٠٠٧)	٤	٣	٦
(٢٠٠٨-٢٠١٢)	٦٥	١٩	١٥

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (٤) .

ثانياً : واقع الخدمات البيطرية المقدمة للثروة الحيوانيةج

للخدمات البيطرية دور مهم وحيوي في الحد من الإمراض التي تصيب الثروة الحيوانية باعتبارها ركيزه أساسيه من ركائز الأمن الغذائي للبلد. تقدم الخدمات البيطرية من خلال المستشفيات و المستوصفات البيطرية ، والمختبرات ، ومختبرات الرقابة الدوائية ، والاشراف الصحي على المجازر والمختبرات التخصصيه الأخرى.اذ يبلغ عدد المستشفيات التابعة إلى دائرة البيطرة ١٥ مستشفى بيطري مركزي أي أن هناك مستشفى في مركز كل محافظة يرتبط بها ٢٢٣ مستوصفا بيطريا تتفاوت اعدادها من محافظة لأخرى وتقوم بتقديم العلاجات الفرديه والجماعيه والتلقيحات الوقائيه للثروه الحيوانيه بكافة انواعها ، أما عن طريق المراجعات الشخصية للمربين أو القيام بحملات تلقيح وقائيه للثروة الحيوانية أذ تحدث الإصابات أو ثورات مرضية لأي مرض ، أما العلاجات الفرديه فتقدم للحيوانات المريضه التي تجلب إلى العيادات الخارجية لمراكز المستشفيات أو المستوصفات البيطرية. كما أن هناك خمس عيادات بيطريه متنقلة تقوم بتقديم الخدمات البيطرية آنفة الذكر في المناطق التي لا

توجد فيهامستوصفات بيطريه ولاسيما المناطق النائية ، وتقوم المستشفيات و المستوصفات البيطريه أيضا بمهمة الأشراف الصحي على لحوم الحيوانات المجزورة في المجازر الرسمية في مراكزالمحافظات والاقضيه والنواحي ، كما تعد مراكز المستشفيات البيطريه بمثابة مستشفيات تعليميه لكليات الطب البيطري في المحافظات التي توجد فى هذه الكليات.

وتشير احصائيات وزارة الزراعه الى تدني نشاطات العيادات الخارجيه لمراكز المستشفيات والمستوصفات البيطرية الثابتة والمتنقلة في تقديم الخدمات البيطرية للثروه الحيوانيه ، فقد بلغ عدد النشاطات المشخصة سريريا لكافة الحيوانات الى تشخيص (٥٧) الف حاله مرضيه عام ٢٠١٠ ، ارتفعت الى (١٤٤) الف حاله مرضيه عام ٢٠١١ ، ثم انخفضت الى (٣٠) الف حاله عام ٢٠١٢ (١٣).

هذا فضلا عن عدم توفر او دقة البيانات المتوفرة في هذا المجال في السنوات قبل عام ٢٠١٠ . ولكن يمكن القول ان تلك النشاطات كانت اكثر انتعاشا واكثر اتساعا في السنوات قبل عام ٢٠٠٣ ، على الرغم من ظروف الحصار الاقتصادي مقارنة بالسنوات بعد العام المذكور للكثير من المشاكل التي ادت الى تدهورها رغم اهمية تلك الخدمات ،لعل من اهمها قلة العدد التشخيصية وصعوبة استيرادها ، وكذلك صعوبة استيراد الأدوية واللقاحات بسبب الروتين والفساد الاداري والمالي ، وعدم وجود وسائط نقل متخصصه بنقل الادويه واللقاحات الى المحافظات ، وعدم القدرة على تنفيذ خطط وبرامج التلقيحات الوقائية من خلال القيام بحملات مدروسه وشامله (١٤).

ثالثا :خدمات المختبرات البيطريه والمجازر والاشراف الصحي.

يمتلك العراق مختبرات بيطريه مركزيه في بغداد كما أن هناك ١٥ مختبرا بيطريا فرعيا يرتبط بالمستشفيات البيطريه المركزيه في المحافظات وتأخذ هذه المختبرات على عاتقها تشخيص أمراض الثروة الحيوانيه مختبرياً لتسهيل تشخيص الامراض وإعطاء العلاج المناسب لها ، ومن هذه المختبرات مختبر الرقابة الدوائية والإحيائيه اذ يتم في هذه المختبرات أجراء فحوصات السيطره النوعية على الأدوية واللقاحات والمواد البيطرية للوقوف على سلامتها وكفاءتها عند الاستعمال. واظهرت الاحصائيات تدني هذه النشاطات المختبرية البيطرية.

اما عن نشاط تحليلات المختبرات البيطريه فهي الاخرى كانت ضعيفة جدا على قلة توفر الاحصائيات بهذا الخصوص ، اذ بلغت التحليلات المختبرية (٧) الاف حالة عام ٢٠١١ ارتفعت الى (٩) الف حالة عام

٢٠١٢. وهذه االنشاطات المختبريه المتدنية جدا تعكس الضعف الكبير في تقديم الخدمات المختبريه وبالتالي ضعف العلاجات البيطريه المقدمة للثروة الحيوانية والتي انعكست باثارها السلبية على اعداد الحيوانات وارتفاع الوفيات وانخفاض الانتاج. كما يمتلك العراق عدد من المجازر منها (٦) مجازر في محافظة بغداد(٤) منها كبيره في مناطق الكرخ ، الشعله ، الدوره ، الفضيليه ، والعامله منها فعلا هي مجزرة الشعله فقط ، واثنان صغيره تعملان في الوقت الحاضر في كل من المحموديه والنهروان .ويعود توقف مجزرة الدوره والكرخ عن العمل بسبب تأثيرات احداث عام ٢٠٠٣ والاوضاع الامنيه في المنطقتيين المذكورتيين ، اما مجزرة الفضيليه فهي متوقفه عن العمل بسبب عدم صلاحيتها للعمل. كما توجد في كل محافظه مجزره رئيسه عدا محافظتي ديالى و واسط ، كذالك هناك مجازر فرعيه في الاقضيه والنواحي لكل محافظه . وبصورة عامه فان الظروف البيئيه والصحيه لكافة المجازر العامله متردیه الى درجة كبيره ، ولاسيما في السنوات بعد عام ٢٠٠٣ ، فضلا عن قلة عددها وتوقف البعض منها عن العمل ، كذلك يفتقر عمل هذه المجازر الى عدم وجود مختبر لفحص اللحوم وتشخيص امراضها في عموم العراق ، والاعتماد على الفحص بالعين المجرده في تلك المجازر(١٥) . وهذا يوضح بدائية عمل هذه المجازر وتخلف خدماتها .

ومن مهام خدمات الثروه الحيوانيه الاخرى هي مهمة الاشراف الصحي على المجازر ، والقيام بمراقبة وتفتيش اسواق بيع اللحوم ، والوقوف على مخالفات قانون ذبح الحيوانات النافذ ، ومنح اجازات ممارسة الخدمه للمحلات المستوفيه للشروط المنصوص عليها على وفق القانون والتعليمات النافذه بهذا الخصوص .ومما تجدر الاشارة اليه هو ضعف الخدمات المرتبطه بعمل المجازر وبعمل الاشراف الطبي عليها ، وضعف الاشراف والسيطره الصحيه على العيادات البيطريه ومكاتب بيع الادويه ، بسبب الوضع الامني العام الذي اخل بعمل الاشراف الطبي وبالتالي عدم القدره على تنفيذ الخطط والبرامج في هذا المجال ، وعدم تطبيق قانون الذبح العام ١٠٥ لسنة ١٩٨٩ ، مما شجع على الذبح خارج المجازر(١٦) ، وهذا يوضح عدم الاهتمام الجدي بتنظيم عمل المختبرات الطبيه وتطوير عمل المجازر ، للارتقاء بمستوى خدماتها ، وضعف نشاط الاشراف الصحي والمتابعه الطبيه من قبل الأجهزة المختصة ، ولاسيما في السنوات بعد عام ٢٠٠٣ الامر الذي انعكس سلبا على البنى التحتية للثروه الحيوانيه وعلى طبيعة الخدمات المقدمة لها.

مما ورد يثبت اهمية الدعم الحكومي وتأثيره المباشر والكبير في مجمل النشاط الخاص بالثروه الحيوانيه ، وان اهمال هذه السياسه وعدم الاخذ بها ووضعها في سلم الاولويات والاهتمامات الخاصه بالثروه الحيوانيه، يؤدي الى تراجع نشاط هذه الثروه وتدهور انتاجيتها من المنتجات الحيوانيه ولاسيما الغذائيه ،وبالتالي الاضرار بالاقتصاد الوطني وبحالة الامن الغذائي للبلد.

المبحث الرابع

التحديات التي تواجه الثروة الحيوانية في العراق وفرص النهوض بها

اولا: اهم التحديات والصعوبات التي تواجه الثروه الحيوانيه في العراق.

أن الهدف الأساس من تربية الحيوانات الزراعية هو توفير المواد الغذائية الحيوانية بالدرجة الأولى للايفاء باحتياجات الافراد الغذائيه والامن الغذائي .أن معظم مشاكل الإنتاج الحيواني وتربية الحيوانات تقع ضمن نطاق البلدان النامية ومنها العراق الذي يواجه مشاكل رئيسه وجديه في عملية النهوض بثروته الحيوانيه وانتاجه الزراعي الحيواني ، تؤدي الى تراجع نشاطات هذه الثروه وتدهورها ، وبالتالي الاضرار بالاقتصاد الوطني ومتطلبات الامن الغذائي . ومن اهم التحديات التي تواجه تربية الثروة الحيوانية, والانتاج الحيواني في العراق هي:

١-التحديات المباشرة التي تواجه الثروه الحيوانيه في العراق (١٧).

أ – قلة التخصيصات الماليه الحكوميه لقطاع الثروه الحيوانيه ، وضعف الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع بشكل عام ، قياسا باهمية الثروه الحيوانيه ودورها في توفير الغذاء للمجتمع وسد حاجاته الغذائيه الرئيسه ، ومقارنة بالدعم المقدم لهذا النشاط على المستوى العالمي والبلدان الناميه وحتى المجاوره منها للعراق ، مع انعدامه او توقفه في بعض السنوات ، مما خلق صعوبات كثيره امام اصحاب مشاريع تربية الحيوانات ، منها ندرة التمويل المالي لمشاريعه ، وصعوبة الاجراءات الخاصه بتوفير المواد العلفيه واللقاحات والقروض والرعايه البيطريه والتناسليه ، في وقت شهدت فيه اسعار المشتقات النفطيه ، المواد العلفيه ، الايدي العامله ، مستلزمات الانتاج ، الادويه والعقاقير الطبيه ارتفاعا كبيرا منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي ، الامر الذي القى بظلاله على ارتفاع تكاليف التربيه والانتاج ، وبالتالي اجبر النسبه الاكبر من اصحاب الحقول على تركها ، والبحث عن مهن اخرى ، مما قلص من نشاط تربية الثروه الحيوانيه واصاب نشاطها بالشلل .

ب –التدمير الكامل او الجزئي لمشاريع تربية الحيوانات وبالتحديد الكبرى منها, والبنى التحتيه (المحاجر ، المجازر ، المختبرات ،

مراكز التلقيح) فضلا عن تراجع خدمات الكهرباء والهياكل المخزنيه والتسويقيه ، الذي أدى الى توقف الكثير من المشاريع عن مزاولة نشاطها.

ت–عدم توفر الغذاء الكافي للحيوانات لقلة الاعلاف اللازمه للثروه الحيوانيه ، اذ يعاني اصحاب مشاريع الثروه الحيوانيه من انحسار انتاج المراعي الطبيعيه لعدم صلاحية الارض للرعي وقلة الاعلاف الطبيعيه ، نتيجة عوامل كثيره منها الجفاف الذي اصاب العراق في السنوات الاخيره المتتاليه ، مما ادى الى تهالك الاعشاب بسبب زيادة ملوحة التربه ، وكذالك تراجع الانتاج الزراعي النباتي من المحاصيل العلفيه نفسه ، لعزوف اكثر المزارعين عن الاهتمام بزراعة تلك المحاصيل ، مع العرض ان انتاجية زراعة الاعلاف الحيوانيه تعد مكمله للثروه الحيوانيه .

ث–تتعرض الثروه الحيوانيه في العراق الى عملية استنزاف واسعه لاسباب متعدده ، بعضها يتعلق بالامراض المتوطنه مثل الحمى القلاعيه وعفونة الدم النزفيه والبروسيلا ، وبعضها طارئه مثل انفلاونزا الطيور التي ساعدت على هلاك اعداد هائله من الحيوانات لتدهورالرعايه البيطريه ولعدم وجود استراتيجيه وطنيه لمواجهة الامراض التي تفتك بالثروه الحيوانيه ورعايتها ، والبعض الاخر يتعلق باهمالها ، واتساع عمليات تهريبها الى الخارج ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ .

وقد كشفت الدراسات مؤخرا عن تعرض العراق الى خساره تزيد عن (٥٠) مليار دينار سنويا بسبب الامراض التي تجتاح الثروه الحيوانيه في جميع انحاء البلاد .

ج –التجاوز على الحصه المائيه و الأراضي الزراعيه الملحقه بمشاريع تربية الحيوانات وبالتحديد الكبرى منها من قبل بعض المزارعين والمستثمرين الزراعيين المتنفذين.

ح –عدم وجود سياسة سعريه ثابتة مدعومة من قبل الدولة قادره على تحفيز المربين والمستثمرين للاهتمام بالثروه الحيوانيه وزيادة انتاجيتها.

خ – تدخل القوى الامنيه الساند فضلا عن الوضع الامني العام المتردي الذي اخل بعمل المحاجر البيطريه في المنافذ الحدوديه ، مما أثر سلبا على اداء الملاكات والنشاطات البيطريه، وانتشار عملية تهريب الحيوانات الى الاسواق الخارجيه .

د –سياسة الإغراق وما نتج عنها من دخول كميات كبيرة من لحوم الدجاج واللحوم الحمراء وبيض المائده الى الاسواق المحليه بأسعار تتفوق على المنتجات المحلية بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج المحلي، مما ادى ذالك الى عدم الاهتمام بنشاط الثروه الحيوانيه ورفع مستوى الانتاج .

ذ –مشكلات الخدمات البيطرية المقدمة الى الثروة الحيوانية والمتمثلة بعدم كفاءة اللقاحات المتوفرة في دوائر البيطرة ، وقلة العدد التشخيصية ، وعدم وجود وسائط نقل لنقل الأدوية واللقاحات وكذلك ضعف الأشراف والسيطرة على العيادات البيطرية والمجازر.

ر – صعوبة استيراد الحيوانات من الخارج و عدم الاهتمام بالتركيبة الوراثية للثروة الحيوانية.

ز– الفساد الإداري والمالي الذي ادى الى دخول الفاسدين على نشاط قطاع الثروة الحيوانية واستغلال برامج الدعم الحكومي بعيدا عن مشاريع الثروة الحيوانية ،ولاسيما في السنوات بعد عام ٢٠٠٣ ،مما ادى ذالك الى اضعاف دور الدعم الحكومي في تطوير مشاريع الثروه الحيوانيه ورفع مستوى انتاجيتها .

س – قلة وضعف الدعم الحكومي المقدم لنشاط الثروه الحيوانيه مع توقفه وعدم استمراره لعدة سنوات مقارنة بالدعم المقدم لنشاط الثروه الحيوانيه في بلدان العالم ومنها البلدان المجاوره للعراق ،مما اضر كثيرا بنشاط الثروه الحيوانيه .

ش – عدم تفعيل القوانين والتعليمات الرادعة للذبح الجائر خارج المجازر ولاسيما للحملان الصغيره وقبل عمر الفطام (٤أشهر) ، وكذالك ذبح النعاج الحامله ،ولتهريب الثروة الحيوانية خارج العراق.

٢–التحديات البيئيه (تلوث الهواء والمياه والغذاء) التي تواجه الثروه الحيوانيه في العراق (١٨) .

أ– انخفاض اعداد الثروة الحيوانية من الاغنام والبقر والماعز نتيجة الادوية او نتيجة التغذية على الحشائش المصابة او بقايا النباتات التي سبق ان تم مكافحتها بالمبيدات ،وكذلك تلوث مياه اروائها بهذه المبيدات ، مما ادى الى وفاة اعداد كبيرة منها ، وبالتالي انخفاض اعدادها فضلا عن الجفاف والذبح الجائر .

ب–انخفاض انتاج الثروة الحيوانية (اغنام وابقار وماعز) من اللحوم والحليب نتيجة لتغذيتها على بقايا المحاصيل الزراعية التي تم مكافحتها بالمبيدات مما اثر سلبا على انتاجها.

ت–الاثار البيئيه السلبيه على ولادات الاغنام، اذ نادرا ما تلد الاغنام توأم بعد ان كانت معظمها تلد التوائم ومرتين بالسنة، بسبب التلوث البيئي لمبيدات المكافحه ومخلفات العمليات العسكريه والحروب التي تعرض لها العراق لعدة سنوات.

ثانيا : المقترحات والمعالجات الخاصة بالنهوض بالثروة الحيوانية في العراق .

ولمواجهة التحديات التي أدت الى تدهور الثروة الحيوانية في العراق هناك جملة من

المقترحات للنهوض بهذا القطاع المهم والحيوي لتذليل جميع الصعاب التي تعترض صناعة الدواجن في العراق كالاتي :

١ – زيادة التخصيصات الاستثمارية الحكومية لقطاع الثروة الحيوانية.

٢–تشكيل لجنه او لجان فنيه متخصصه لدراسة واقع الثروه الحيوانيه ، وتحديد الاضرار التي لحقت بهذه الصناعه ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، وتحديد التحديات الحاليه التي تواجه الثروه الحيوانيه والسبل الكفيله لمعالجتها ، مع القيام بمتابعة نشاطها مستقبلا ، والعمل على تهيئة مستلزمات ومتطلبات تنميتها ، للوصول بها الى افاق رحبه من حيث التربيه والانتاج كما ونوعا.

٣–قيام الدولة بإنشاء مشروع للموازنة السعرية والسلعية الخاصة بنشاط الثروة الحيوانية يشترك في إنشائها ودعمها القطاع الخاص العامل في مجال التربية والإنتاج والتسويق والتصنيع يكون من مهامها تحديد متوسط أسعار للمنتجات الحيوانية الأولية والمصنعة والمحاصيل العلفية والعمل على ثباتهاوكذلك السيطرة على تسويق المنتجات الحيوانية الأولية والمصنعة ومنع التهريب.

٤ – فرض الحماية الكمركيه للانتاج المحلي الحيواني .

٥ –تقديم الدعم الحكومي في المجالات الاتيه :

أ–دعم تكاليف الطاقه (الكهرباء والوقود)

ب– دعم صناعة المنتجات الغذائيه الحيوانيه

ت– دعم وتشكيل الجمعيات التعاونيه المتخصصه في انشطة الثروه الحيوانيه

ث– دعم وتسهيل استيراد حيوانات جديده تحمل مواصفات وراثيه (نسل جديد) ذات نوعية عاليه ولاسيما الابقار بهدف زيادة نسبة الحيوانات والارتفاع بانتاجيتها

ج– دعم استيراد المستلزمات والمعدات الخاصه بقطاع الثروه الحيوانيه واي مواد تدخل ضمن انتاجها او احتياجها (تربيه ، انتاج، تسويق ، تصنيع) مع شمول هذه المستلزمات والمعدات بالاعفاء الكمركي.

ح– دعم الدوله في مجال استيراد اللقاحات الفعاله وتوفيرها بانسيابيه ، ووضع حدا للاستيراد المفتوح ، وتسهيل الاجراءات الخاصه لتوفير المواد العلفيه باسعار مناسبه ، والاسراع بانجاز قانون حماية الانتاج المحلي وتفعيل العمل به .

خ– دعم مربي الحيوانات بتجيهيزهم بالمواد العلفيه وتطوير انتاج المراعي الطبيعيه ، واتخاذ الاجراءات المناسبه لمواجهة حالات الجفاف التي تواجه البلاد وانحسار انتاج المراعي الطبيعيه ، وانخفاض انتاجية المحاصيل العلفيه ، ومن اهمها توزيع مادة الشعير العلفي المتوفره في سايلوات وزارة التجاره الى مربي الاغنام والماعز ومادة النخاله على مربي الابقار والجاموس ،

وتخصيص كميه من مادة التمر الزهدي لتجهيز مربي الابقار والجاموس والماعز والابل باسعار مدعومه .مع تقديم الدعم الحكومي لتشجيع زراعة محاصيل الجت والبرسيم والشعير كاعلاف حيوانيه .

د- دعم وتطوير مراكز البحث العلمي المتخصصه في تنفيذ الابحاث والدراسات الخاصه بقطاع الثروه الحيوانيه للقيام بالدراسات والابحاث الخاصه بهذا القطاع كمنطلق مهم للتعامل الايجابي معه ليكون احدى دعامات الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق اساليب بحثيه علميه حديثه واعداد برامج علميه وارشاديه مختلفه ومتطورة .

٦ – وضع سياسه ماليه وأئتمانيه متكامله من خلال تكثيف الاتصالات بالمصارف لتمويل مشاريع تربية الحيوانات وربط تطورها بحاجات المستهلك ودعم الاقتصاد الوطني ، واطلاق القروض الماليه الزراعيه قصيره ومتوسطه وطويلة الامد بدون فوائد وباقساط مريحه للمشاريع الجاري تنفيذها وللمشاريع العاملة ايضا لتشجيع المربين والمستثمرين في مجال تربة الحيوانات والانتاج الحيواني .

٧ – التحسين الوراثي للثروه الحيوانيه وانتاج سلالات محسنه باتباع اساليب متعدده وحديثه منها انتخاب الحيوانات ومنها استعمال طرائق التلقيح الاصطناعي بادخال صفات وراثيه جديده منتخبه بقصد انتاج حيوانات تمتاز بكفاءه عاليه للحصول على منتج جيد عالي المستوى واقتصادي سواء كان ذالك باللحم او الالبان او البيض .

٨ –قيام دوائر الثروه الحيوانيه والبيطره والدوائر الزراعيه الاخرى ذات العلاقه بنشاط الثروه الحيوانيه بتقديم الخدمات والمستلزمات الى قطاع الثروه الحيوانيه في عموم مناطق العراق على وفق خطط التنميه والمشاريع الخدميه والارشاديه .

٩ – وضع الخطط والبرامج الوقائية والعلاجيه وتنفيذها لحماية الثروه الحيوانيه من الامراض المتوطنه وكذالك من الامراض الوافده من خلال تطبيق الاجراءات المحجريه الحدوديه على الحيوانات الحيه ومنتجاتها الداخله الى البلد .

١٠ – تطوير البني الأساسية لنشاط الثروة الحيوانية والتي تشمل شبكات المواصلات والموانئ وغيرها.

١١ – تطوير خدمات الإرشاد والتدريب الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

١٢ – تطوير خدمات التامين الزراعي لمواجهة المخاطر الزراعية والبيئية والوبائية والصناعية.

١٣ – تفعيل وتطوير دور الاستثمار في مشاريع الثروة الحيوانية.

١٤ – الأشراف الصحي البيطري على مشاريع الثروة الحيوانية من خلال تجهيزها بالأدوية واللقاحات والمستلزمات البيطرية

على وفق الخطط المعدة لهذا الغرض وإبداء المشورة الفنية في مجال الصحة الحيوانية.

١٥ – تقويم فاعلية وسلامة الأدوية واللقاحات والمستحضرات البيطرية والمواد البايولوجية والإضافات العلفية المستوردة منها والمحلية والمواد الداخلة في انتاجها.

١٦– وضع خطه لمعالجة البيئه وضبط فضلات الانتاج بالتعاون مع وزارة البيئه ، وتنظيم دورات في الصحه والسلامه والانتقال من مفهوم تصريف الانتاج الى اعتماد الصناعة الزراعيه على اساس علمي متطور ، وضرورة متابعة المجازر من خلال الاشراف الطبي والرقابة الصارمه لمنع الجزر العشوائي للثروه الحيوانيه وكيفية ذبح الدواجن والمواشي وايصالها الى المستهلك والعمل على توفير البيئه الصناعيه اللازمه لنشاط الثروه الحيوانيه .

١٧ – الإسهام في الحفاظ على الصحة العامة من خلال وضع وتنفيذ برامج السيطرة على الأمراض المشتركة واستئصالها.

١٨ – أقامة الندوات والمؤتمرات العلمية والمعارض والمشاركة فيها خارج وداخل القطر.

١٩– توفر الكفاءات الفنية والعلمية والموارد البشرية ضمن كادر الدوائر المختصة بتقديم الخدمات لمربي الثروة الحيوانية.

٢٠– سرعة انجاز المعاملات الخاصة باستيراد المواد . واحتياجات مشاريع الثروه الحيوانيه ، وتسهيل الاجراءات الخاصه بالاستثمار في هذا المجال

٢١– تطوير نظم التسويق للمنتجات الحيوانيه لغرض منافسة المستورد منها.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١– تمثل الثروه الحيوانيه أهمية كبيرة لمجمل النشاط الاقتصادي والقطاع الزراعي بشكل خاص لمختلف بلدان العالم المتقدمة منها والناميه على حد سواء ، لدورها في توفير المواد الحيوانيه ولاسيما المنتجات الغذائيه الضروريه لصحة ونشاط الافراد ، وتعزيز الامن الغذائي الوطني ، والمساهمة الفعاله في الناتج الزراعي ومن ثم الناتج المحلي الاجمالي للبلد.

٢– يؤدي الدعم الحكومي بمختلف اشكاله دورا مهما ومشهودا في تفعيل نشاط تربية الحيوانات الاقتصاديه ، وتنمية الثروه الحيوانيه والارتفاع بمستوى انتاجيتها ولاسيما في البلدان الناميه ، كون اغلب هذه البلدان تعاني قطاعاتها الزراعيه ومنها الثروه الحيوانيه من قلة الموارد والامكانيات الماليه والفنيه والعلميه ، مع ضعف هياكلها الارتكازيه والانتاجيه ، فضلا عن ضعف سياساتها المالية والتجارية.

٣– قطاع الثروه الحيوانيه في العراق بحاجة ماسه الى الدعم الحكومي وعلى

مختلف المستويات ، نظرا لما تعانيه ثروته الحيوانيه من مشاكل كبلد نامي من ناحية ، وما تواجهه من تحديات جديه كبيره خاصه بها من ناحيه اخرى ومن اهمها:

أ- التدهور الكبير الذي اصابه الثروه الحيوانيه في العراق بسبب احداث عام ٢٠٠٣ ، والتي ادت الى تدمير الكثير من مشاريع الثروه الحيوانيه ، وتدمير مقوماتها وبناها التحتيه من الحقول والمجازر والمحاجر والمختبرات وغيرها ، مع تراجع كبير وواضح في الخدمات الطبيه والبيطريه والرعايه التناسليه والاعلاف ، فضلا عن صعوبات استيراد الحيوانات المحسنه ومستلزمات النشاط الاخرى من ادويه ولقاحات وادوات ومعدات فنيه ، وتمويل مالي ، وحتى على مستوى الدراسات والابحاث والخدمات الارشاديه .

ب- ضعف الامكانات الماليه والفنيه والماديه للنشاط الخاص العراقي في مجال الثروه الحيوانيه ، وعجزه الواضح امام تفاقم التحديات والازمات التي تعصف بالثروه الحيوانيه في البلاد .

ت- الارتفاع الكبير في تكاليف أنتاج الثروة الحيوانية بسبب توقف الدعم الحكومي والاعتماد على القطاع الخاص في استيراد معظم مدخلات الإنتاج فضلا عن الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي مما جعل المنتج يعتمد كليا على مولدات الديزل التي تمتاز بسرعة اندثارها فضلا عن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية.

ث- عدم وجود استراتيجيه زراعيه عراقيه محدده وواضحة المعالم وفعاله لمواجة المشاكل التي تواجه الثروه الحيوانيه والايفاء بمتطلبات نموها وتطور انتاجيتها ، وان استراتيجيات المواجهه الحكوميه ان وجدت فهي شكليه وغير فعاله ، كما انها تأثرت بالظروف العامه التي واجهتها البلاد ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣.

ج- ضعف فاعلية السياسيه التجاريه وعدم العمل بالتعريفة الكمركية سهل دخول منتوجات الثروة الحيوانية الى العراق وبيعها بأسعار منخفضة ، كما ان البعض منها متناهية الصلاحية والأخرى مدعمة من مصادرها مما اثر سلبا على الإنتاج المحلي الحيواني .

٤- ضعف الدعم الحكومي المقدم الى قطاع الثروه الحيوانيه في العراق في السنوات التي ظهر فيها هذا الدعم (١٩٩٨-٢٠٠٢) والسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) من مدة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٢) وتوقفه في السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٧) من المده المذكوره ، مما ادى ذلك الى ضعف قدرة قطاع الثروه الحيوانيه على بلوغ الحد الاقصى للإنتاج ، ومن ثم عدم قدرته على مواجهة الطلب المحلي على المنتجات الغذائية الحيوانيه ، مما خلق فجوه غذائية كبيره بين الانتاج

المحلي والحاجه الفعليه من تلك المنتجات ، اذ لا يشكل انتاج الثروه الحيوانيه من الحاجه المحلية للمنتجات الغذائية الحيوانية في العراق سوى ربع هذه الحاجه بالنسبة للحوم الحمراء والثلث تقريبا بالنسبة للحوم الدواجن وبيض المائدة والنصف بالنسبة للحوم الاسماك وبحدود (٥%) فقط البان من الحاجه المحليه لتلك المنتجات في السنوات بعد عام ٢٠٠٣.

٥- ان الدعم الحكومي المقدم الى قطاع الثروه الحيوانيه في العراق في السنوات قبل عام ٢٠٠٣ (السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٢) ، كان اكثر تأثيرا في زيادة الانتاج المحلي من المنتجات الغذائيه الحيوانيه الرئيسة من الدعم الحكومي بعد عام ٢٠٠٣(السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢) ، وذلك لضعف اجراءات سياسة الدعم بعد عام ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالامور التنظيميه والرقابيه ومتابعة اوجه الدعم واتجاهاته والفساد الاداري والمالي الذي اضعف دور الدعم الحكومي واثره في زيادة الانتاج الحيواني مقارنة بأثر الدعم قبل عام ٢٠٠٣

٦- ان استمرار ضعف الدعم الحكومي المقدم للثروه الحيوانيه او الغاءه في العراق يترتب عليه ضعف الخدمات المقدمه لهذه الثروه وتناقص اعداد حيواناتها وتراجع نشاطها وبالتالي تدهور الانتاج المحلي الحيواني ، وتزايد الفجوة الغذائية من المنتجات الغذائية الحيوانية .

ثانيا : التوصيات

١- اعادة تشغيل مشاريع الثروة الحيوانية المتوقفة وادامة الأخرى وتطوير حقولها لما لها من اهمية بالغة في توفير المنتجات الغذائية الحيوانية وتعزيز الأمن الغذائي للبلد.

٢-

ضرورة قيام وزارة الزراعة بتقديم الدعم للمربين من خلال دعم مدخلات الإنتاج ولاسيما الأعلاف واللقاحات وغيرها.

٣- ضرورة تفعيل السياسة التجارية للحد من الاستيراد المتزايد لمنتجات الثروة الحيوانية ، فضلا عن أجراء الفحص الصحي على هذه المنتجات.

٤- تقديم الدعم الحكومي لمربي الثروة الحيوانية من خلال توفير الطاقة الكهربائية او توفير المشتقات النفطية باسعار رسمية لضمان استمرار عملية الإنتاج

٥- دعم الاستثمار المحلي وتشجيع الاستثمار الاجنبي في انشاء المشاريع ذات الطاقات الانتاجية العالية التي تتبع اسلوب التكامل في الانتاج ولاسيما تشجيع تاسيس شركات لانتاج قطعان الاجداد والامهات على وفق المواصفات والضوابط العلمية.

٦- اعتماد المناشئ والمصادر العالمية الموثوقة في استيراد مدخلات انتاج االثروة الحيوانية .

٧- انشاء مختبرات السيطرة النوعية الحديثة الخاصة بفحص وتحليل جميع المواد العلفية لاسيما المستوردة منعاً للغش.

١- وضع مواصفات دقيقة لتشييد مشاريع الثروه الحيوانيه بكافة انواعها تستند على الاسس العلمية واعادة النظر بالشروط الصحية والبيئية في منح اجازات المشاريع التي لازالت سارية المفعول وغير المواكبة للتطور العلمي الحاصل.

٢- دعم وتشجيع تأسيس معامل العلف الحديثة ذات القدرات الانتاجية العالية لتصنيع اعلاف ذات مواصفات ممتازة ومتجانسة بدرجة عالية والابتعاد عن خلط العلائق في الحقول (المعامل الصغيرة) التي لايمكنها من استعمال التكنولوجيا الحديثة لصناعة الاعلاف وبالتالي مما يؤثر على الجودة والكفاءة الانتاجية.

١٠- توفير الدعم المالي للبحث العلمي والدراسات المتعلقة بالثروة الحيوانية ولاسيما تلك التي من شأنها ان تقلل من كلف الانتاج ، مع ضرورة قيام المستثمرين بالتنسيق مع الجامعات ومراكز البحث العلمي .

١١- سن القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقه بين الدوله والمربين والمستثمرين في مجال تربية الثروه الحيوانيه والمتعاملين مع الحلقات المختلفه لهذا النشاط .

المصادر:

١- رحمن حسن علي المكصوصي ، وحسن يحيى باقر الحيدري ، الابعاد الاستراتيجية لسياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على القطاع الزراعي في العراق، ط١، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد ، ٢٠١٥، ص٨٧.

٢- احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٩،ص١٤٦.

٣- باسم جمعه حسين ، واقع ومستقبل استغلال الثروه السمكية في العراق ، مكتب فاو – العراق ، ٢٠١٠، ص١٠-١٤، وعلى الموقع الالكتروني:

www.alkhuld.com

٤- الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الثروه الحيوانيه ، التقرير السنوي للقطاع الزراعي لعام ٢٠١٤ .

٥- سمارة فوزي صبيح ، تقيم واقع الثروه الحيوانيه في العراق باستخدام التحليل الاستراتيجي (SWOT)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ،٢٠١٥ ، ص ٣٧.

٦- عبد الحسين نوري الحكيم ، الزراعة في العراق / الاستراتيجيات والخطط والسياسات الزراعيه في العراق ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص ٢٧٤.

٧- عبد الحسين نوري الحكيم ، المبادره الزراعيه العراقية والتنمية المستدامه في القطاع الزراعي في العراق ، وزارة الزراعة ، بغداد ، ٢٠١٣، ص ٢٠.

٨- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجاميع الاحصائيه للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٣) .

٩- وزارة الزراعة ، دائرة الثروه الحيوانيه ، قسم التخطيط والمتابعه ، احصائيات وبيانات المده (٢٠٠٤-٢٠١٤).

١٠- محمد سعد عبد القادر، ورافد عبد الكريم حسين ، تطورات التنميه الزراعيه في العراق ، وزارة الزراعه ، بغداد ، ٢٠٠٢، ص ٥٦-٥٧.

١١- وزارة الزراعه ، دائرة الثروه الحيوانيه ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ ، ص ٦.

١٢-مصدق دلفي علي ، واخرون ، مسيرة التلقيح الاصطناعي في العراق للمده (١٩٥٥-٢٠١٤) ، وزارة الزراعه ، دائرة الثروه الحيوانيه ، بغداد، ٢٠١٤، ص٤-٥.

١٣-وزارة الزراعه ، دائرة البيطره ، التقارير السنويه للسنوات (٢٠١١-٢٠١٣) .

١٤- سماره فوزي صبيح ، مصدر سابق،ص٤٠.

١٥–وزارة الزراعه ، دائرة البيطره ، مصدر سابق.

١٦– سماره فوزي صبيح ، مصدر سابق،ص٤٤.

١٧– ينظر:

وزارة الزراعه ، دائرة الثروه الحيوانيه ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ ، مصدر سابق.

– http://www.iraqhurr.org

–http//www.aljaredah.com

١٨– بلاسم جميل خلف ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتلوث البيئي في العراق ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك–جامعة بغداد، اذار ٢٠١٠، ص ١٣.

١٩– وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،مديرية الاحصاء الزراعي ، قسم الثروه الحيوانيه كراس احصاءات الثروه الحيوانيه لعدة سنوات(الجداول).

٢٠– اسماعيل عبيد حمادي ، واخرون ، صناعة الدواجن في العراق / الواقع والافاق المستقبليه ، بحث مقدم الى الاتحاد العراقي لمنتجي الدواجن في العراق ، بغداد،٢٠٠٦ (الملاحق) .

الملاحق

المشاريع	عدد المشاريع		
	فروج اللحم	بيض المائدة	امهات بيض التفقيس
المشاريع الكبرى المباعة من قبل الدولة	–	١٧	١٢
المشاريع بطاقات متوسطة ((٥٠ الف فما فوق لفروج اللحم)) ((٢٥ الف فما فوق للبياض والامهات))	١٠٨	٢٠	٤٢
المشاريع بطاقات صغيرة ((دون ٥٠ الف لفروج اللحم)) ((دون ٢٥ الف للبياض والامهات))	٥٥٤٣	١٢٢	٨٤
المجموع	٥٦٥١	١٥٨	١٣٨

ملحق (١) اعداد مشاريع الدواجن في القطر

المصدر: اسماعيل عبيد حمادي ، واخرون ، صناعة الدواجن في العراق / الواقع والافاق المستقبليه ، بحث مقدم الى الاتحاد العراقي لمنتجي الدواجن ، بغداد ، ٢٠٠٦.

ت	اسم المشروع	الطاقة التصميمية مليون بيضة مائدة	تاريخ التشغيل	الطاقة القصوى(%) لتشغيل المشروع حالياً	الملاحظات
١	نينوى	٧٠	١٩٧٦	%٤٠	مشغل حالياً
٢	الشرقاط	١٠٠	١٩٨٥	%٥٠	غيرمشغل/ مهدم جزئي
٣	اربيل	١٣٠	١٩٧٤	%٨٠	مشغل حالياً
٤	السليمانية	١٤٠	١٩٨٤	%٩٠	مشغل حالياً
٥	التاميم	١٤٠	١٩٧٦	%٧٠	مشغل/مهدم جزئي
٦	الطوز/التاميم	١٠٠	١٩٨٤	%٨٠	مشغل حالياً
٧	الانبار	١٧٠	١٩٧٥	صفر%	مهدم بالكامل
٨	الطارمية	٧٠	١٩٧٥	%٥٠	مشغل حالياً
٨	المرادية/ديالى	١٥٠	١٩٧٠	%٧٠	مشغل حالياً
١٠	الصويرة القديم	٦٠	١٩٨٤	%٨٥	مشغل حالياً
١١	الصويرة الاولى	٧٠	١٩٨٤	%٧٠	مشغل حالياً
١٢	الصويرة الثانية	٢٧٠	١٩٨٥	%٥٠	مشغل/مهدم جزئي
١٣	بابل	١٧٠	١٩٧٥	%٧٠	مشغل حالياً
١٤	الكوفة	١٠٠	١٩٨٤	%٧٠	مشغل حالياً
١٥	القادسية الاولى	١٣٠	١٩٧١	%٧٠	مشغل حالياً
١٦	ميسان	٧٠	١٩٧٦	%٧٠	مشغل حالياً
١٧	البصرة	١٤٠	١٩٧٦	%٥٠	مشغل/مهدم جزئي
المجموع		٢٠٨٠ مليون بيضة مائدة			

ملحق (٢) الطاقات التصميمية لمشاريع الدواجن الكبرى (المباعة من قبل الدولة)

المصدر : اسماعيل عبيد حمادي واخرون، صناعة الدواجن في العراق الواقع والافاق المستقبلية، الاتحاد العراقي لمنتجي الدواجن، بغداد، ٢٠٠٦.

ملحق (٣) مشاريع انتاج بيض التفقيس لفراخ اللحم

ت	اسم المشروع	الطاقة التصميمية مليون بيضة تفقيس	تاريخ التشغيل	الطاقة القصوى(%) لتشغيل المشروع حالياً	الملاحظات
١	الخالص/ ديالى	٣٨	١٩٧٨	صفر%	هدم بالكامل مع المفقس
٢	المرادية / ديالى	١٨	١٩٧٠	٠%	مشتغل مع المفقس
٣	الثرثار / الانبار	٣٢	١٩٧٦	٣٠%	تم بيع المفقس/مهدم جزئي
٤	الدور/ صلاح الدين	٣٨	١٩٧٨	٨٠%	مشغل مع المفقس
٥	دهوك	٥٢	١٩٨٥	٨٠%	مشغل مع المفقس
٦	اربيل	١٥	١٩٧٤	٨٠%	مشغل مع المفقس
٧	طق طق / اربيل	٨	١٩٧٨	٠%	مشغل مع المفقس
٨	القادسية الثانية	٧٠	١٩٨٥	٠%	مشغل مع المفقس/ مهدم جزئي
٩	كربلاء	٥٢	١٩٨٤	٠%	المفقس متضرر/ مهدم جزئي
المجموع		٣٢٣ مليون بيضة تفقيس			

المصدر : اسماعيل عبيد حمادي واخرون، صناعة الدواجن في العراق الواقع والافاق المستقبلية، الاتحاد العراقي لمنتجي الدواجن، بغداد، ٢٠٠٦.

ملحق (٤) مشاريع انتاج بيض امهات بيض البياض

ت	اسم المشروع	الطاقة التصميمية مليون بيضة تفقيس	تاريخ التشغيل	الطاقة القصوى(%) لتشغيل المشروع حالياً	الملاحظات
١	دهوك	٨	١٩٨٥	%٨٠	مشغل حاليا
٢	اربيل	٥	١٩٧٤	%٨٠	مشغل حاليا
٣	الغالبية	١٨	٧٦- ١٩٧٧	%٥٠	مشغل/ المفقس مهدم بالكامل
المجموع		٣١ مليون بيضة تفقيس			

المصدر : اسماعيل عبيد حمادي واخرون، صناعة الدواجن في العراق الواقع والافاق المستقبلية، الاتحاد العراقي لمنتجي الدواجن، بغداد، ٢٠٠٦.

ملحق (٥) معامل العلف الكبرى

ت	اسم المعمل	الطاقة التصميمية طن / ساعة	تاريخ التشغيل	الطاقة القصوى(%) لتشغيل المشروع حالياً	الملاحظات
١	نينوى	٣٠	١٩٧٨/٨/١	%٥٠	قائم ومشغل
٢	اربيل	١٠	١٩٨٤/٢	%٧٠	قائم ومشغل
٣	السليمانية	٧	/١/١٤ ١٩٨٠	%٦٠	قائم ومشغل
٤	التاميم	٧	١٩٨٦/٢/٤	%٧٠	قائم ومتوقف
٥	العطيفية	٢٠	١٩٧٢/١/٦	%٥٠	قائم ومشغل
٦	بغداد	١٠	/٤/١٧ ١٩٧٧	%٧٠	متوقف
٧	الصويرة	٣٠	/٥/٣١ ١٩٧٩	صفر%	مهدم بالكامل
٨	واسط	٧	١٩٨٣/٥/٥	%٧٠	متوقف
٩	بابل	٣٠	/٥/٣١ ١٩٧٩	%٧٠	متوقف
١٠	ذي قار	٧	/٩/٢٠ ١٩٨٧	%٥٠	متوقف
١١	ميسان	٢٠	/٧/١٤ ١٩٨١	%٧٥	متوقف
١٢	الخالص	١٠	/١١/١٧ ١٩٧٧	صفر%	مهدم بالكامل
١٣	الفلوجة	٧	/١/٢٢ ١٩٨٠	%٦٠	قائم ومتوقف
١٤	القادسية	٧	/٧/٢٢ ١٩٨٠	%٦٠	قائم ومشغل
١٥	البصرة	١٠	١٩٨٣/١/١	%٥٠	قائم ومتوقف
المجموع		٢١٢ طن / ساعة			

المصدر : اسماعيل عبيد حمادي واخرون، صناعة الدواجن في العراق الواقع والافاق المستقبلية، الاتحاد العراقي لمنتجي الدواجن، بغداد، ٢٠٠٦.

ملحق (٦) مجازر الدواجن الكبرى

ت	موقع المجزرة	الطاقة التصميمية طير/ ساعة	الملاحظات
١	دهوك	٦٠٠٠	مشغلة
٢	اربيل	١٥٠٠	مشغلة
٣	الخالص	٣٠٠٠	جاهزة للتشغيل
٤	كربلاء	٦٠٠٠	جاهزة للتشغيل
٥	سامراء	٣٠٠٠	جاهزة للتشغيل
٦	الدورة	٦٠٠٠	جاهزة للتشغيل
٧	القادسية	٦٠٠٠	جاهزة للتشغيل
٨	البصرة	٣٠٠٠	مشغلة
٩	الوزيرية	١٥٠٠	نقلت المكائن الى كربلاء حالياً) وجاهزة للتشغيل
١٠	الكرادة	١٠٠٠	جاهزة للتشغيل
المجموع		٣٧٠٠٠ طير / ساعة	

المصدر : اسماعيل عبيد حمادي واخرون، صناعة الدواجن في العراق الواقع والافاق المستقبلية، الاتحاد العراقي لمنتجي الدواجن، بغداد، ٢٠٠٦.